الهجرة والقيم المجتمعية اللبنانية:
خلاص أم استنزاف؟

زينب طلعات شهاب*

يعالج هذا البحث بعد المدخل والتوطئة، المحاور الآتية: تعريف الهجرة، والهجرة اللبنانية، ويتناول القسم الأول: المراحل التاريخية الكبرى للهجرة اللبنانية"، والقسم الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة اللبنانية، ومنها: أولًا: الأزمة المعيشية: الركود الاقتصادي وغياب السياسات العامة، وثانيًا: التخبط السياسي وغياب السياسات الاجتماعية، وثالثًا: البطالة، ورابعًا: التفاوت في الأجور، وخامسًا: غياب آليات التوظيف الشفافة وسيطرة المحسوبية، وسادسًا: توجهات النظام التربوي في لبنان وانعدام الأعداد والتوجيه المهني للتلامذة، وسابعًا: الأوضاع الأمنية - الاستقرار والأمان، ويتناول القسم الثالث: توصيات عامة في سبيل مواجهة الهجرة، ومنها: أولًا: التنمية المتوازنة، وثانيًا: العمل والمشاركة الاقتصادية، وثالثًا: إعادة العجلة الاقتصادية، ورابعًا: تقوية "المواطنية" لدى أبناء الوطن. ويخلص البحث إلى الخاتمة (استنتاج)، ولائحة بالهوامش والمراجع.

- **مدخل:**

تُعدّ الهجرة نتيجة قرارات ورغبات شخصيّة للمهاجر بهدف تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، وإذا كانت المحفزات للهجرة متنوعة، فهي على العموم تتناسب مع القيم المجتمعية السائدة في لبنان، وترتكز إلى أهداف رئيسة تبرزّ هذه الأهداف، ولاسيما منها أنها طريق خلاص للنازحين والهاربين من جحيم الحرب.

- **توطئة**

أولًا: تعريف الهجرة

تُعرَّف الهجرة بأنَّها عملية انتقال السكان من بلد إلى آخر لمدة معينة أو بصورة نهائية، حيث يبدّل المهاجر مكان سكنه، ويعتمد نمطًا جديدًا من الحياة يكون متوافقًا مع الثقافة السائدة في البلد المهاجر إليه. كما تُعدّ الهجرة "نسقًا من التبادل بين دولتين تفرضه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيهما"(1).

ثانيًا: الهجرة اللبنانية

لطالما شكّلت الهجرة اللبنانية رأسمالاً سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا للمجتمع اللبناني، وهي لذلك تعدّ من الظواهر الاجتماعية الملازمة للبنية السكانية في لبنان، حيث تعود الهجرات الأولى - من لبنان - تاريخيًّا إلى عهد الفينيقيين، وهي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، بمعدلات ترتفع نسبيًّا تبعًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أو تبعًا لرغبات المواطن اللبناني الذي ما زال يسعى ويدأب إلى معيشة لائقة وعمل شريف.

وعلى الرغم من أن الهجرة اللبنانية كانت تعدّ "صمام أمان" في التوازن الاقتصادي من خلال التحويلات المالية الكبيرة التي كان يرسلها المغتربون إلى ذويهم – والتي أسهمت في سدّ العجز الاقتصاد اللبناني – إلاّ أنَّ الواقع اليوم يشير إلى تحول في نتائج الهجرة التي أصبحت تشكّل استنزافًا للكفاءات والطاقات البشرية اللبنانية و"خصوصًا المتعلّمة منها، وذلك خلال سنوات الحرب الأهلية وما بعدها، ولا يزال هذا النزف مستمرًا حتى اليوم وبوتيرة متسارعة"[2].

لذلك، نستهلّ بحثنا بتقسيم المراحل التاريخية الثلاث الكبرى للهجرة اللبنانية، ومن ثم نتناول الحديث عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل المحفز الأساسي للهجرة، كما نبحث عن أهداف الهجرة التي ترتكز بشكل أساسي على الهروب من الحرب وسلبياتها، التي تترسب في المجتمع وتنعكس على الواقع الذي يعيشه المواطن. ولمّا كان للهجرة آثارها السلبية، فإنها تُوجب التفتيش عن حلول لهذه الأزمة، وبالتالي، يطرح السؤال نفسه: ما هي هذه الحلول، وما هي استراتيجية المعالجة؟

– القسم الأول: المراحل التاريخية الكبرى للهجرة اللبنانية"

إنَّ هجرة اللبنانيين تمت تاريخيًّا وفق ثلاث مراحل وهي:

– **المرحلة الأولى:** يمكن تحديد بدايتها في أواسط القرن التاسع عشر (بعد أحداث 1860 الطائفية)، وانتهت مع الحرب العالمية الأولى. ومن أسبابها: الفقر والاضطهاد العثماني، وإجبار اللبنانيين على الخدمة العسكرية في جيش الانكشارية، ما حدا بمعظم العائلات إلى ترحيل أبنائها بعيدًا من سيطرة السلطات العثمانية. لقد توجه معظم المهاجرين آنذاك نحو بلدان أميركا اللاتينية، كما نشطت في تلك المرحلة "السمسرات" التي تولاها ذوو الاختصاص والمنفعة من خلال تهريب البشر على متن سفن الشحن لقاء مبالغ من المال وفق ظروف صعبة نتج منها اختفاء بعض المسافرين وانقطاع أخبارهم. وأوجدت هجرة هذه المرحلة ما يعرف اليوم بـ"المتحدرين من أصل لبناني"؛ الذين لم يرجعوا إلى بلدهم، وتزوجوا في المهجر مؤسّسين عائلاتٍ، يحمل أفرادها جنسيّة البلدان التي أقاموا فيها، وهم منحوا بلاد المستقر (المهجر) ولاءً مطلقًا وانخرطوا في مجتمعاتها، ناهيك عن أنهم لم يسعوا إلى تسجيل أولادهم وفقًا للأصول المتبعة في دوائر الأحوال الشخصية في لبنان.

– **المرحلة الثانية:** تمتد هذه المرحلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي عبارة عن هجرات متتالية ومتلاحقة شجعتها سلطات الانتداب الفرنسي نحو مستعمراتها في قارة إفريقيا، وذلك لأن فرنسا لم تكن ترغب باختراق وجودها كقوة مستعمرة، وفضلت وضع

فئة من اللبنانيين (والسوريين) كحدّ فاصل بينها وبين شعوب مستعمراتها الإفريقية. وقد حافظت هذه الفئة على جنسيتها اللبنانية وربما يعود السبب في ذلك إلى صعوبة الانصهار في المجتمعات الإفريقية، كما شهدت هذه المرحلة أيضًا هجرة لبنانية إلى القارة الأميركية.

المرحلة الثالثة: بدأت بعد أحداث العام 1958 وانحسرت حتى مطلع الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان (1975 – 1990)، ويمكن تصنيفها على أنها انتشار أكثر من كونها واقعًا اغترابيًّا. ذلك أنَّ وسائل الاتصالات والمواصلات وسهولة الانتقال بين قارة وأخرى جعلت مـن جميع الذين هاجروا في الستينيات – ومـا بعدها – مرتبطين بوطنهم الأم[3].

وعليه، ومع **الحرب الأهلية** عادت الهجرة لتتكثف نظرًا للأوضاع المأساوية التي عرفها لبنان، وخصوصًا تلك الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من لبنان، وإنْ كانت هذه الهجرة اكتسبت صفة "المؤقتة"، إلا أنَّ معظم الذين هاجروا خـلال الحرب الأخيرة ومـا بعدها، تمكنوا مـن الحصول على جنسيات أجنبية بديلة، وجدوا فيها ضمانـة وأمانًا لهم ولأبنائهم في دول كبرى، مثل الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وكندا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها.

– **الهجرة الحديثة** (منذ بداية الحرب عام 1975):

بدأت هذه الهجرة الحديثة أو المعاصرة منذ اندلاع الحرب اللبنانية (في العام 1975) وصل عدد المهجرين خلالها وحتى العام 1990 إلى 875 ألف مهاجر. ويمكن معرفة أعداد المهاجرين منذ العام 1975 حسب كل سنة من خلال الجدول التالي:

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1975	400.000	1983	32.000
1976	297.000	1984	61.000
1977	38.000	1985	70.000
1978	76.000	1986	73,000
1979	49.000	1987	67.000
1980	32.000	1988	68.000
1981	33.000	1989	85.000
1982	34.000	1990 (ستة أشهر فقط)	40.000
المجموع:			**875,000**

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربع موجات أو مراحل أساسية كالتالي:

أ- **المرحلة الأولى:** التي امتدت طوال حرب السنتين (1976-1975) وإن هذه الموجة شملت مواطنين يسكنون على خطوط التماس بالدرجة الأولى. ويرى البعض أن هذه الموجة طالت المسيحيين بنسبة كبيرة، وإن كان هذا الأمر لا يمكن الركون إليه، لأنه ينطلق من تهويلات وحسابات طائفية بحتة، "وذلك بهدف القول إنَّ المسيحيين كانوا مستهدفين في مخطط أو مؤامرة مفتعلة لتهجيرهم من لبنان ولتمرير مشروع توطين الفلسطينيين مكانهم"[4].

ب- المرحلة الثانية: وقد بدأت مع اجتياح لبنان في العام 1978 - وتاليًا في العام 1982، ولوحظ بمناسبة ارتفاع معدلات الهجرة واللجوء السياسي لدى الشيعة من أبناء القرى الجنوبية على وجه الخصوص، إذ فتحت سفارات السويد والدانمارك والنروج أبوابها أمام طالبي اللجوء السياسي. وقد أدّى الاجتياح الإسرائيلي في بدايته إلى اهتزاز وتبدل في المعدلات الديموغرافية في لبنان، فمع هجرة الشيعة سجلت موجة معاكسة تمثلت في عودة أعداد كبيرة من المسيحيين، وخصوصًا في الفترة التي تمّ فيها انتخاب بشير الجميل ومن ثم شقيقه أمين الجميل رئيسًا للجمهورية.

ج- المرحلة الثالثة: وهي التي امتدت من نهاية العام 1983 حتى نهاية العام 1985، وقد شهدت إقبالًا واسعًا على السفر قسريًا - بسبب ما عرف بحرب الجبل - خصوصًا لدى المسيحيين في مناطق الشوف وعالية وشرق صيدا وإقليم الخروب، ولا سيما من الذين تربطهم صلات قربى بلبنانيين مقيمين في أستراليا وكندا.

د- المرحلة الرابعة: التي تعدّ المرحلة الأخيرة، وقد بدأت في العام 1986، ويصحّ تسميتها بالهجرة الاقتصادية، حيث بدأت الليرة اللبنانية بالتراجع أمام كلّ العملات الصعبة، ما انعكس جمودًا في الحركة الاقتصادية، وشللًا في معظم القطاعات العاملة، وركودًا في المشاريع الاستثمارية والإنمائية. وتكرست هذه المرحلة بالمعارك والحروب العسكرية بين العماد ميشال عون - الذي كان قائدًا للجيش اللبناني حينذاك - والقوات اللبنانية أولًا، وبينه وبين السوريين تاليًا، لتزيد من موجات التهجير بين مختلف الطوائف، وخصوصًا من المسيحيين الذين عانوا من القتال الدامي بين أكبر جناحين عسكريين مسيحيين كان يعول عليهما.

ومع ذلك، وفي السنوات التي تلت توقف الحرب الداخلية، استمرت الهجرة "حيث شهدت إقبالًا واسعًا وخصوصًا في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية"[5].

- القسم الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة اللبنانية

تمثل العوامل الخارجية التي تجذب الشباب اللبناني للهجرة (عوامل الجذب) في المدخول المرتفع، والمغريات الوظيفية. أما العوامل الداخلية التي تدفع إلى الهجرة (عوامل دفع) فهي انحسار السوق الداخلية والانكماش الاقتصادي.

ويبقى السبب الأساس الدافع لمغادرة الشباب اللبناني لوطنهم: الحالة الاقتصادية المتردية التي كانت - ولم تزل - تؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة وتدني مستوى الأجور.

ويلاحظ في هذا السياق أن الاستقرار والعنف والحروب هي عوامل مساعدة ظرفية (ليست أساسية).

أولًا: الأزمة المعيشية: الركود الاقتصادي وغياب السياسات العامة

أظهرت أرقام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في العام 2011 أنَّ ما يبلغ 10,489 شخصًا من أصل 16,132 (60%) قد لجأوا إلى تصفية حسابات نهاية خدمتهم قبل استحقاقها (قبل بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بلوغ 20 سنة في الخدمة أو العمل). يستنتج من هذه الظاهرة الاجتماعية أنَّ السبب في ذلك يعود، ليس (فقط) إلى صرف الشركات عددًا من موظفيها بالنظر إلى عدم قدرتها على تحمل الأعباء الإضافية، بل إلى تزايد الجمود الاقتصادي وحركة الاستثمار. مما ينعكس سلبًا على قدرة القطاع الخاص على التوظيف؛ وبالتالي، عُدّ ذلك سببًا دفع البلاد نحو موجة جديدة من البطالة والهجرة.

ثانيًا: التخبط السياسي وغياب السياسات الاجتماعية

دخل لبنان مؤخرًا في معركة محتدمة حول تحديد زيادة الحدّ الأدنى للأجور. وقد تكبّد الاقتصاد اللبناني كلفة باهظة، ليس بفعل الزيادة الأخيرة على الأجور فحسب، بل نتيجة الفرص الضائعة وعدم اعتماد طريقة علمية ومنهجية لتحديد الحدّ الأدنى. كما لم تراع في تحديد الحدّ الأدنى للأجور أوضاع لبنان الاقتصادية، ولا هواجس مؤسسات القطاع الخاص - التي لم تتوان بعضها عن التعبير عن عجزها - في مناسبات مختلفة عن تحمل أعباء إضافية. ولم ترتكز القرارات (لزيادة الأجور) على معايير علمية تأخذ في الاعتبار عوامل الانتاجية، والمحافظة على فرص العمل، وإمكانية خلق وظائف جديدة. بل جاءت متسرعة. كما لعب التجاذب السياسي داخل الحكومة دوره في فرض الحلول التي تعتبر غير منطقية. هذا وقد غابت أية محاولات جدية باتجاه صياغة سياسة اجتماعية شاملة تعالج قضايا التعليم والصحة والنقل، وتكون بمثابة شبكة أمان اجتماعي في ظل نمو هزيل وغير مستدام. من هنا يُخشى أنْ يزيد رفع الأجور في لبنان من نسبة البطالة، وأن يترجم بصورة أو بأخرى، زيادة في أسعار السلع والخدمات، ولا سيما أن "السوق اللبنانية تعاني من الاحتكار في بعض الإقطاعات، مما قد ينعكس سلبًا على القدرة الشرائية للمواطن"[6].

ثالثًا: البطالة

لا يتمتع الاقتصاد اللبناني بالقدرة على امتصاص الشباب في سوق العمل، والسبب في ذلك أن هذا السوق يفتقر للمقوّمات التي تمكّنه من استيعاب الأعداد الهائلة من المتخرجين سنويًا من ذوي الاختصاصات المهنية والعلمية العالية.

وتشير الدراسات التابعة لـ"منظمة العمل الدولية" أن الهوة بين الطلب والعرض في سوق العمل لا تزال تتسعَ، وذلك مع ارتفاع نسبة العرض من المتدفقين سنويًّا إلى سوق العمل، في

حين إنَّ طلب المؤسسات هو أقل بكثير، كما أنَّ نسبة استيعاب المؤسسات العامة تُعدّ منخفضة نسبيًّا مقارنة بحجم المتواجدين في سوق العمل.

ومع هذا، لا يوجد في لبنان برامج خاصة بالعمالة، كما أن المكتب الوطني للاستخدام يعاني من إمكانات مادية وبشرية متواضعة، لا تمكنّه من العمل على رسم سياسات التشغيل أو إجراء دراسات إحصائية ناجحة ودقيقة لمعرفة حاجات سوق العمل ونسبة البطالة في كل قطاع[7].

رابعًا: التفاوت في الأجور

تشير الدراسات إلى أنَّ الحدّ الأدنى للأجور في لبنان هو في ثبات منذ العام 1996، وهو يبلغ 300 ألف ليرة لبنانية، بالإضافة إلى وجود تفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية: حيث إنَّ حصة 50% من الأقل دخلًا لم تزد على 18% من الدخل الوطني، بينما حصة 4% (الأكثر دخلًا) بلغت 32% من الدخل الوطني في الستينيات وذلك حسب بعثة "ايرفد". كما بيّن توزّع الدخل – بحسب "إدارة الإحصاء المركزي" في عام 1997 أنَّ حصة الـ17% من السكان الأقل دخلًا تبلغ 4% من الدخل الوطني، أما حصة الـ14% الأعلى دخلًا، فهي 42% من الدخل الوطني.

كما تجاوزت نسبة الأسر التي قلّ دخلها عن المتوسط الوطني لدخل الأسرة (مليون وأربعة وخمسين ألف ليرة) 70% من إجمالي الأسر، و40% من الأسر دون عتبة 800 ألف ليرة شهريًّا. إلى جانب ذلك نجد أنَّ غالبية الأسر في لبنان 87% تواجه عجزًا في موازنتها بمتوسط وطني للعجز قدره 125 ألف ليرة. ويشير تقرير الأوضاع المعيشية للأسر بأنَّ 43% من دخل الأسر (الذي يقلّ عن الحدّ الأدنى للأجر) يتم إنفاقه على المواد الغذائية، ومعه 5,3% على التعليم، و14,1% على الصحة، و12,2% على السكن وأعبائه. والجدير بالذكر أن الحدّ الأدنى للأجر غير ملائم إطلاقًا لقياس خط الفقر الوطني، فهو لا يعبر عن مجموع الحاجات الأساسية للأسر، علمًا أنَّ متوسط الدخل هو 876 ألف ليرة ومتوسط الأجر هو 689 ألف ليرة شهريًّا، وهذان الرقمان لا يتناسبان مع أكلاف المعيشة الحقيقية"[8].

خامسًا: غياب آليات التوظيف الشفافة وسيطرة المحسوبية

حتى يومنا هذا لا نزال نعاني من سيطرة المحسوبيات والتيارات السياسية المسيطرة على عمليات التوظيف، سواءً أكان هذا في القطاع العام أم في القطاع الخاص. وعلى الرغم من أنَّ "الوساطة" تشكّل نسبة أقل في القطاع الخاص عمّا هو عليه في القطاع العام؛ إلّا أنها موجودة ولا يمكن أنْ نغفل عنها.

ويعدّ غياب آليات التوظيف الشفافة والعادلة في لبنان من أهم أسباب الفساد الإداري، الذي يؤدي بدوره إلى تدهور

اقتصادي، ومعلوم أنَّ هذين القطبين مرتبطان ببعضهما على نحو طردي، ويعكسان الواقع الاجتماعي للوطن أيضًا.

ويلحظ أن الوسيلة الأسرع لإيجاد عمل في لبنان هي استعمال المعارف الشخصية – بعيدًا من المستوى العلمي والكفاءة – مما يؤدي إلى عدم تطابق بين متطلبات الوظيفة وبين ما يمتلكه الفرد من مؤهلات علمية ومهنية. من هذا ما يرخي بظلاله على القدرة الإنتاجية للمؤسسة "التي تنخفض لعدم وجود التأهيل الصحيح لأعضائها، هذا إلى جانب ارتفاع معدلات الفساد والمحسوبيات والرشاوى"[9].

سادسًا: توجهات النظام التربوي في لبنان وانعدام الأعداد والتوجيه المهني للتلامذة

مع ارتباط سوق العمل المحليّة بالسوق الدولية للعمل؛ التي يتواجد مركزها في دول الغرب، أخذ النظام التربوي اللبناني ينتج الاختصاصات التي تتناسب والمعايير الدولية (بعيدًا من الطلب المحلي للسوق المحلية)، وهذا ما خلق خللًا بين العرض والطلب، وبحيث تكونت مجموعة من الاختصاصات الفائضة في بعض المجالات والتي لا يمكن لسوق العمل اللبناني أن يستوعبها. وهذا إلى جانب "غياب الإرشاد المهني للتلامذة بصدد حاجات سوق العمل المحلية من اختصاصات ووظائف، مما ولّد هجرة وبطالة أيضًا"[10].

سابعًا: الأوضاع الأمنية – الاستقرار والأمان

أصدر "مركز دراسات الانتشار اللبناني" في جامعة سيدة اللويزة تقريرًا بعنوان "الأمن، الهجرة، العودة": وضع لبنان بعد حرب صيف تموز 2006، وقد أظهرت الدراسة أن 60،5% من اللبنانيين المستطلعين أبدوا رغبتهم في مغادرة لبنان (مقابل 39% لا يريدون الهجرة)، كما أكد 69,4% من الذين يودون الهجرة أن حرب تموز أكّدت قرارهم بالرحيل، كما أنَّ 39,3% من المستطلعين يريدون الرحيل لتأمين مستقبلهم و25,3% يرغبون في ذلك بسبب وضع لبنان **غير الآمن**[11].

وقد شمل الاستطلاع – المشار إليه – عينة من المغتربين، حيث أشار 31% منهم إلى أنَّ سبب عدم عودتهم هي حالة الأمن التي يعيشها لبنان، بينما أعادها 24,4% منهم إلى الأسباب السياسية، فيما يبقى 17% منهم لضمان مستقبلهم. كما أن 73,2% من المغتربين ليس لديهم مخطط للعودة في غضون الخمس سنوات المقبلة؛ مقابل 25,4% ليس لديهم ذلك المخطط أبدًا، و60% منهم أخذوا قرار اللاعودة بسبب حرب تموز. وهكذا نستنتج أن الهدف الرئيس للهجرة وعدم العودة هو الهرب من الحرب والأوضاع الأمنية غير المستقرة"[12].

– القسم الثالث: توصيات عامة في سبيل مواجهة الهجرة

بالعموم، يعاني لبنان من نسب عالية في النزوح من الأطراف إلى المدن الرئيسة، وذلك بسبب التفاوت في التنمية بين المناطق، كما أنَّ نسبة الساعين إلى الهجرة مرتفعة وفي تزايد مستمر، بسبب الوضع الاقتصادي المتأزم وغياب الخطط الاقتصادية والمالية المنتجة من جهة، والحرب الأهلية التي شلّت مؤسسات الدولة ودمّرت الوطن من جهة ثانية. إضافة إلى ذلك، نلحظ الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وذات التأثير السيء – منذ العام 1948 من جهة ثالثة. كما تتسم ظاهرة الهجرة في لبنان بارتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المهاجرين. على أنَّ السبب الرئيس للهجرة – بشكل عام – هو تحسين الوضع المعيشي وإيجاد عمل لائق. وتظهر الدراسات أن غالبية الشباب المهاجرين لا ينوون العودة إلى الوطن، من هنا لا بد من معالجة ظاهرة النزوح من الأطراف إلى المدن الرئيسة، مع ضرورة العمل على خفض نسب الهجرة وتحضير الأرضية اللازمة لعودة الأدمغة الشابة المهاجرة من لبنان للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في عملية التنمية الوطنية.

أولًا: التنمية المتوازنة

يؤدي التفاوت في التنمية بين المناطق اللبنانية، دورًا حاسمًا في زيادة حدة النزوح من الريف والمناطق النائية إلى المدن، بالإضافة إلى الهجرة إلى الخارج. لذا من الضروري إنشاء وزارة تخطيط يُعهد إليها إعداد ووضع الدراسات لمشاريع تتعلق بالتجهيز والإنماء والتنمية، ومن ثم العمل على تنفيذها (بالتعاون مع مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها)، في إطار سياسة يكون عنوانها "التوازن التنموي المناطقي العادل"، مع إعطاء دور للجماعات المحلية على مستوى المشورة والتنسيق والمشاركة بالتنفيذ.

ونرى بالضرورة وجوب أن تشمل هذه المشاريع مختلف القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة وتجارة وأن تطال كافة المؤسسات العلمية والأكاديمية والصناعية، وذلك إلى جانب تفعيل "اللامركزية الإدارية"، وإنشاء بنى تحتية صحيحة، وتحقيق الإنماء العادل في المناطق كافة، مما يساهم في الحدّ من الهجرة الداخلية كخطوة أولية في سبيل الحدّ من الهجرة الخارجية.

علاوة على ذلك، يجب إنشاء مساكن تتلاءم مع الطلب، وتأمين قروض ميسّرة خاصة للشباب.

إنَّ الخطة التنموية يجب أن تشمل أيضًا جوانب الحياة كافة من استصلاح للأراضي ولملكيتها، وصولًا إلى تأمين مصادر المياه والطاقة والصرف الصحي ووسائل التدفئة، وتوفير الضمان الصحي والاجتماعي للشباب وخاصة لهؤلاء الذين يعملون في قطاع الزراعة[13].

ثانيًا: العمل والمشاركة الاقتصادية

إنَّ مشكلة البطالة في لبنان هي من المشكلات المزمنة، كما يعاني الشباب من تحديات فيما يتعلق بديمومة العمل وبالأجر العادل والحماية من الاستغلال. من هنا يجب التخطيط من أجل خفض البطالة وتأمين شروط عمل لائقة في سبيل الحدّ من الهجرة ذات الآثار السلبية على هذا البلد المصدّر للطاقات والأدمغة.

ولمّا كانت المشكلة تنبع من المؤسسات التربوية – التي لا تمد الشباب بالمعلومات اللازمة حول الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل – وما تتطلبه من مهارات، لذلك يجب استحداث لجنة عمل دائمة بين وزارات التربية والتعليم والعمل والاقتصاد والمالية لمتابعة وتقييم سوق العمل ومتطلباته، وإيجاد قاعدة بيانات تتضمن التعريف بكافة الاختصاصات وعلاقتها بسوق العمل. كما يجب تعزيز التوافق ما بين الحياة الدراسية والمهنية، إلى جانب تفعيل دور "المؤسسة الوطنية للاستخدام" ليشمل كل المناطق والقطاعين العام والخاص، مع تفعيل دور مكاتب خدمات الإرشاد المهني والتوجيه الاكاديمي في الجامعات.

ولمّا كان الاقتصاد اللبناني غير قادر على تأمين فرص عمل فقد بات واجبًا إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الأكثر توظيفًا والواعدة، إلى جانب تطوير القطاعات الأخرى، حتى تتمكن من استيعاب الطاقات الشبابية الإنتاجية الذي من شأنه تخفيض معدلات الهجرة.

ولا بد أيضًا من تشجيع المشاريع الاستثمارية في القطاعات كافة، مع وضع شرط يمنع استخدام الأيدي العاملة الأجنبية، ويشدد في المقابل على استخدام الأيدي العاملة المحلية.

إنَّ دعم الابتكارات والاختراعات الجديدة وحضن الأفكار الشابة، وتأمين الدعم المالي للمبادرات الشبابية، واعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة، كل ذلك من شأنه أن يحدّ من ظاهرة الهجرة وهو كفيل بأن يؤمن فرص عمل لائقة أو مناسبة للشباب اللبناني[14].

ثالثًا: إعادة العجلة الاقتصادية

إن تحقيق الأمان الاجتماعي ووقف النزف البشري من المجتمع اللبناني يتوقف على النمو الاقتصادي، الذي لا يتحقق إلاَّ من خلال اقترانه بآليات توزيع اجتماعي، كإعادة النظر في سياسة الأجر، وتحقيق نظام ضريبي يرتكز على الضرائب التصاعدية، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي، وحماية المواطن من الاستغلال، وتأمين ضمان اجتماعي يحترم الإنسان وحقوقه الصحية. كما يجب مواجهة معدلات التضخم (المرتفعة) التي تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر مع انخفاض القيمة الشرائية الفعلية للحد الأدنى للأجور.

ففي الوقت الذي تعدت فيه نسبة الضرائب المباشرة (وغير المباشرة) المفروضة ضمن الحد الأدنى للأجور، نجد أن السياسة الضريبية المجحفة التي تعتمد على الضرائب غير التصاعدية تستهدف الطبقة الدنيا وما تبقى من الطبقة الوسطى، هذا ما يسهم في زيادة معدلات الهجرة بين أبناء هاتين الطبقتين، من هنا كان لا بد من اتخاذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة لحماية الطبقات الدنيا، والنهوض بالاقتصاد اللبناني بشكل يؤمن متطلبات العيش الكريم للمواطن، (من تأمين عمل وضمان اجتماعي، وصولًا إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية).

وإذا ما تضافرت هذه الجهود سوف نشهد انخفاضًا في معدلات الهجرة، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض معدلات الهجرة بين الشباب، سيكون مؤداه انخراطهم في سوق العمل المحلية مما يحرك العجلة الاقتصادية ويسهم في النهوض الاقتصادي وتحسين "أوضاع الوطن"[15].

رابعًا: تقوية "المواطنية" لدى أبناء الوطن

لمواجهة الهجرة لا بد من العمل على تقوية المواطنية لدى أبناء الوطن الواحد وشدّ أواصر الصلات بينهم وبين بلدهم، وهذا يتكرس من خلال تحقيق الاندماج الاجتماعي التام، وإفساح المجال للتفاعل الاجتماعي عبر مؤسسات تربوية وثقافية ومنظمات شبابية، إلى جانب تحفيز دور المؤسسات التعليمية (ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات العامة والخاصة) على دعم الشباب وإيجاد العمل لهم وتقديم الخدمات المتلائمة مع حاجاتهم الأساسية بشكل مؤكد.

وترتيبًا على ما سبق، يجب اعتماد آليات المحاسبة، وإلغاء التمييز أمام القانون سواءً أكان مبنيًا على أساس المعتقد الديني، أو السياسي، أو المناطقي، ضمن إطار حق المواطنة أو غيره، إلى جانب إلغاء أي تمييز يمكن أنْ يمارس بحق المرأة أو الأطفال[16].

- **الخاتمة (استنتاج)**

لا يستطيع أي متابع للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، إلاّ تلمُّس مدى المشكلات المعيشية في هذا البلد - التي تزداد عامًا بعد عام - وخصوصًا بعد العدوان الإسرائيلي الأخير، الذي جعل إعادة النهوض بالاقتصاد الوطني مسألة مُجهدة تتطلب الكثير من التمعن في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن تبشّر بالكثير، خصوصًا مع ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يريدون البحث عن لبنان بديل للبنانهم، يصون كراماتهم ويحمي حرياتهم وحقوقهم، ويكون لهم الملاذ الآمن من أي عدوان أو تعدٍّ أو حرب تأتي لتشلّ تطلعاتهم نحو مستقبل مشرق لهم ولأطفالهم.

ولمّا كان التاريخ اللبناني حافلًا بالحروب والأزمات الداخلية (وتردي

الأوضاع الاقتصادية)، أصبح من الضروري تطبيق سياسات تنموية اقتصادية اجتماعية من شأنها أن توجد الحلول للمشاكل المتفاقمة والتي من أبرزها الهجرة[17].

علمًا أنَّ الهجرة المكثفة تنتج خللًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وهي ذات تداعيات سلبية، ولعل أبرزها: حرمان سوق العمل من الأيدي المحلية العاملة المنتجة والمتخصصة، واستبدالها بأيدٍ عاملة أجنبية، وانتشار سوق العمل غير النظامي وغير الرسمي الذي لا يؤمن الضمانات للعامل. كل ذلك من شأنه خفض القدرة الإنتاجية للمؤسسات وتدهور الوضع الاقتصادي اللبناني بشكل عام.

أما من الناحية الاجتماعية، فنجد أن الهجرة تضاعف في مستويات العزوبة بين النساء اللواتي بدأن بالهجرة، وخاصة إلى دول الخليج العربي كالإمارات وقطر والكويت.

إنَّ هذه الهجرة (الشبابية) تركت وراءها الكثير من كبار السن المفتقدين لخدمات أبناء الأسرة، مما زاد من الطلب على دور المسنين والعجزة، والذي لا يتناسب مع قدرة استيعاب قدرة المؤسسات العاملة في هذا المجال. كما أن الازدياد الكبير - المنتظر - في أعداد كبار السن في السنين المقبلة سيفاقم بشكل سلبي هذه المشكلة في المستقبل المنظور، مما يحتم الإسراع في وضع السياسات العلاجية والوقائية في هذا المجال[18].

***

الهوامش والمراجع

- **تُعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ- المعهد العالي للدكتوراه - الجامعة اللبنانية**

(1) أمال وهيبه، عبد الله سلام، نعمه فخري: "المجال الجغرافي - التعليم الثانوي السنة الأولى"، الطبعة التاسعة، المركز التربوي للبحوث والإنماء الشركة التربوية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 63.

(2) "الهجرة مرض مجتمعي قاتل وأخطر أنواعه هجرة العقول"، مجلة الصياد، العدد رقم 3674، بيروت، 6-12 نيسان 2015.

(3) وزارة الإعلام - مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية: "الانتشار اللبناني -الاغتراب"، 2010، موقع الوزارة الإلكتروني: www.ministryinfo.gov.lb.

(4) غسان طه: "ظاهرة الهجرة والاغتراب اللبناني في الخارج"، جمعية المغترب اللبناني، الموقع الإلكتروني للجمعية: www.mogtareb-lb.com .

(5) غسان طه: "ظاهرة الهجرة والاغتراب اللبناني في الخارج"، جمعية المغترب اللبناني، مرجع سابق، الموقع الإلكتروني للجمعية: www.mogtareb-lb.com آخر تحديث شباط 2010

(6) رياض طبارة: "السبب الرئيس لهجرة الشباب الحصول على عمل لائق"، من أرشيف جريدة النهار، 11 آب 2013، ص5.

(7) رياض طبارة: "السبب الرئيس لهجرة الشباب الحصول على عمل لائق"، من أرشيف جريدة النهار، 11 آب 2013، مرجع سابق، ص5 .

(8) رشا أبو زكي: "ثلث اللبنانيين اسرى الفقر... والضرائب تتخطى الأجر أضعافًا"، جريدة الأخبار، بيروت، العدد 56 - 17 تشرين الأول 2006.

(9) رياض طبارة: "السبب الرئيس لهجرة الشباب الحصول على عمل لائق"، من أرشيف جريدة النهار، 11 آب 2013، مرجع سابق، ص5.

(10) مجلس الوزراء: "وثيقة السياسة الشبابية" نيسان 2012. www.tayyar.org

(11) وزارة الإعلام - مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية: "الانتشار اللبناني - الاغتراب"، 2010،

مرجع سابق، موقع الوزارة الإلكتروني: www.ministryinfo.gov.lb آخر تحديث 2015.

(12) وزارة الإعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية: "الانتشار اللبناني – الاغتراب"، 2010، مرجع سابق، موقع الوزارة الإلكتروني: www.ministryinfo.gov.lb آخر تحديث 2015

(13) مجلس الوزراء اللبناني: "وثيقة السياسة الشبابية" نيسان 2012 مرجع سابق. www.tayyar.org

(14) مجلس الوزراء اللبناني: "وثيقة السياسة الشبابية" نيسان 2012 مرجع سابق. www.tayyar.org

(15) مجلس الوزراء اللبناني: "وثيقة السياسة الشبابية" نيسان 2012 مرجع سابق. www.tayyar.org

(16) مجلس الوزراء اللبناني: "وثيقة السياسة الشبابية" نيسان 2012 مرجع سابق. www.tayyar.org

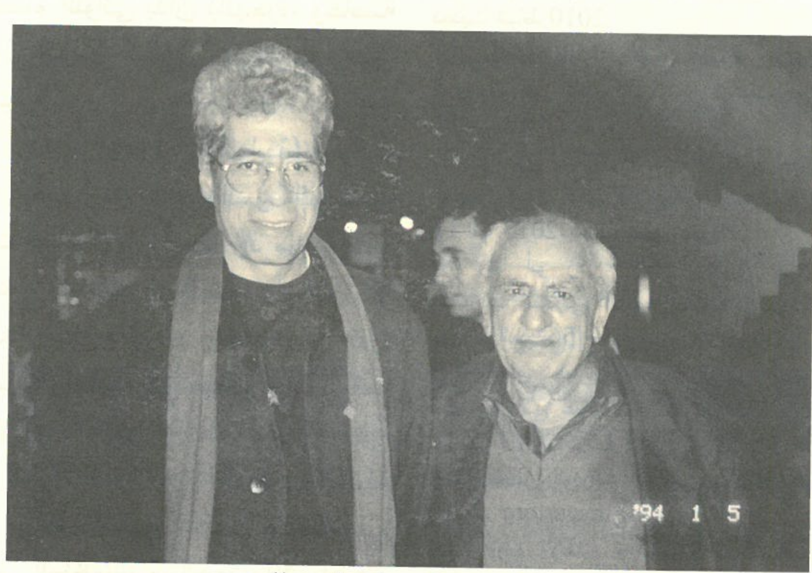
(17) رشا أبو زكي: " ثلث اللبنانيين أسرى الفقر... والضرائب تتخطى الأجر أضعافًا"، جريدة الأخبار العدد 56 – 17 تشرين الأول 2006، مرجع سابق.

(18) رياض طبارة: "السبب الرئيس لهجرة الشباب الحصول على عمل لائق"، من أرشيف جريدة النهار، 11 آب 2013، مرجع سابق.

***

المراجع

- "الهجرة مرض مجتمعي قاتل وأخطر أنواعه هجرة العقول"، مجلة الصياد، العدد رقم 3674، بيروت – لبنان، 6-12 نيسان 2015.
- أمال وهيبه، عبدالله سلام، نعمه فخري: "المجال الجغرافي – التعليم الثانوي السنة الأولى"، الطبعة التاسعة، المركز التربوي للبحوث والإنماء الشركة التربوية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2009، ص 63.
- رشا أبو زكي: "ثلث اللبنانيين اسرى الفقر... والضرائب تتخطى الأجر أضعافًا"، جريدة الأخبار، بيروت، العدد 56 – 17 تشرين الأول 2006.
- رياض طبارة: "السبب الرئيس لهجرة الشباب الحصول على عمل لائق"، من أرشيف جريدة النهار، 11 آب 2013.
- غسان طه: "ظاهرة الهجرة والاغتراب اللبناني في الخارج"، جمعية المغترب اللبناني، الموقع الإلكتروني للجمعية: www.mogtareb-lb.com
- مجلس الوزراء: "وثيقة السياسة الشبابية"، نيسان 2012. www.tayyar.org
- وزارة الإعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية: "الانتشار اللبناني – الاغتراب"، 2010، موقع الوزارة الإلكتروني: www.ministryinfo.gov.lb.



د.محمد بدوي - فرحان صالح